مجلة المختار للعلوم الإنسانية 30 (1): 294-311، 2015

Research Article Open Access

نحو تطوير أهداف لتربية المواطنة

فتحي عيسى فرج

Doi: https://doi.org/10.54172/4a87x530

المستخلص : يستعرض هذا البحث مفهوم المواطنة وأبعادها، ويسلط الضوء على أهمية تطوير أهداف تربية المواطنة في ضوء التغيرات العالمية السريعة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يهدف البحث إلى تحقيق جودة نظم التعليم وتعزيز قدرات النشء ليكونوا مواطنين صالحين ومساهمين في المجتمع، ومهتمين بقضاياه وأولوياته. يتم تحليل مفهوم المواطنة من منظور علم الاجتماع والقانون والرؤية الإسلامية، ويتم استعراض مفهوم تربية المواطنة وأهدافها. تتضمن الورقة تطوير كفايات تعليمية تساهم في تحقيق أهداف تربية المواطنة.

الكلمات المفتاحية: تربية المواطنة - أهداف - التعليم - تطوير

Towards Developing Objectives for Citizenship Education.

Abstract: This research explores the concept and dimensions of citizenship and emphasizes the importance of developing objectives for citizenship education in light of rapid global changes and the revolution of information technology and communication. The research aims to achieve quality in educational systems and enhance the capacities of young individuals to become responsible citizens actively engaged in society, caring about its issues and priorities. The concept of citizenship is analyzed from sociological, legal, and Islamic perspectives, and the concept and objectives of citizenship education are examined. The paper includes the development of educational competencies that contribute to the achievement of citizenship education objectives.

Keywords: Citizenship Education - Objectives - Education - Development

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عـدداً من المتغـيرات الأساسـية الـتي شــملت مختلف جــوانب الحيــاة المعاصــرة، ومست كافة المؤسســات الاقتصــادية، والاجتماعيــة، والسياســية، والثقافية في دول العــالم على اختلاف درجاتها في التقــدم والنمو، فقد حدثت مجموعة من التغـيرات الدولية والإقليمية ألقت بظلالها على عمليـات التنمية في العــالم، ولعل ما يمــيز هــذه التغــيرات أنها كــانت أعمق وأوسع مــدى من التغيرات الـتي شـهدها العـالم في معظم مراحل تطـوره، كما أنها حـدثت بإيقـاع سـريع للغاية، مما جعل الكثيرين عاجزين عن ملاحقتها وتحليلها.

وصـاحب هـذه التغـيرات العميقة (ثـورة تكنولوجيـة، وثـورة اتصـالات) وتبقى من ضمن أهم أسباب هـذه التغـيرات بحيث غـدى العـالم يعيش الثـورة الثالثـة، الـتي تتمـيز بالسرعة الفائقة مقارنة بالثورات السابقة، فـإذا كـانت الثـورة الزراعية قد اسـتغرقت (8000) عاماً، والثورة الصناعية أقل من (300) عام، فأن الثـورة الثالثة قد تشـكلت في أربعة عقود، وإذا كان الإنتاج في عصر الثورة الصـناعية قد تمـيز بـالوفرة وكثافة العمالة فأنه تميز بالسرعة وتركيز المعرفة في الثورة الثالثة (بهاء الدين 1997: ص 31).

وقد كان للتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات والإعلام، والعولمة بتداعياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأيديولوجية تأثير كبير على قضايا المواطنة والهوية الثقافيــة، واختلال منظومة القيم، وقواعد الســلوك، وتنــامي العنــف، وتفكك العلاقات، وتشابك المصالح وضعف الولاء والانتماء (حويل 2009: ص 985).

وبنــاءً على ذلك أصــبحت قــدرة النظم التعليمية في نشر وتنمية ثقافة المواطنة معياراً هاماً في الحكم على جودتها، حيث يُنظر في مـدى تحقيقها للأهـداف الـتي تـرمي إليها، التي في عمومها تشمل عنصرين هامين: في المقام الأول يعتبر تحسين المهـارات المعرفية هـدفاً ثابتـاً وعالميـاً للنظم التعليميـة، ثانيـاً تهـدف جميع المجتمعـات إلى جعل التعليم يؤدي إلى تحسين الأسـاليب والاتجاهـات والقيم السـلوكية الـتي تعتـبر ضـرورية للمواطنة الصالحة، وللمشاركة الفعالة في حياة المجتمع (اليونسكو 2004: ص 223).

لـذا تُعد تربية المواطنة هـدفاً إسـتراتيجية للنظم التربوية لمسـاعدة النشء على تطوير قدراتهم وطاقاتهم لأقصى مدى ممكن ليكونـوا مواطـنين صـالحين في المجتمـع، منتجين ومساهمين ومسـؤولين ومهتمين بشـؤون مجتمعهم وقضـاياه وهمومه وأولياتـه، ومحافظين على نسيجه وهويته.

وهـذه الورقة محاولة لتسـليط الضـوء على مفـاهيم المواطنة وأبعادهـا، وكـذلك مفهوم تربية المواطنة وأهدافها، ومن ثم تطوير كفايات تعليمية بخصـوص أهـداف لتربية المواطنة.

أولاً: مفهوم المواطنة وأبعادها:

تعرف (الموسوعة العربية العالمية 1996) المواطنة بأنهـا: "اصـطلاح يشـير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" (ص 311)، وفي قاموس علم الاجتمـاع تم تعريفها على أنهـا: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع إنسـاني (دولـة)، ومن خلال هـذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون.

وتعرف المواطنةمن منظور نفسي بأنها: الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسـية الـتي هي مصـدر الإشـباع للحاجـات الأساسـية، وحماية الـذات من الأخطـار المصيرية.

أما التعريف الإسـلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس الـتي تبـنى عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسـلم كفـرد، وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم، والإمام، وتتوج هذه الصلات جميعـاً الصـلة الـتي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخـرى، وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصـلات القائمة بين دار الإسـلام وهي (وطن الإسـلام) وبين من يقيمـون على هـذا الـوطن أو هـذه الـدار من المسـلمين وغيرهم (الحبيب 1426هـ: ص3).

كما عـرفت المواطنة بأنهـا: الوضـعية القانونية السياسـية في الدولة المعاصـرة، ويقف الفرد أمام الدولة كمـواطن قبل كونه أي شـيء آخـر، وعضـويته في الدولة لا في الطائفـة، ولا في العائلـة، ولا في غيرها من الانتمـاءات الأخـرى الممكنـة، هي الأسـاس القانوني الذي يحدد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة (الصالح 1994م: ص 4).

والحديث عن المواطنة يتطلب الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بها كالانتمـاء والوطنية، حيث يعني الانتماء: ارتباط الفرد الشديد بالجماعة التي ينتمي إليها، وذلك لأن هذا الفرد يشعر من خلال وجوده بالجماعة بالأمن والاستقرار، وأن هذه الجماعة أشبعت حاجاته المادية والنفسية والاجتماعية (أبو السعود 1425هـ: ص47).

أما الوطنية فتعـرف بأنهـا: تعبـير يعـني حب الفـرد وإخلاصه لوطنه الـذي يشـمل الانتمــاء إلى الأرض والنــاس والعــادات والتقاليد والفخر بالتــاريخ والتفــاني في خدمة الوطن، ويوحي هذا المصـطلح بالتوحد مع الأمـة. (الموسـوعة العربية العالمية 1996م: ص 110).

ولبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهـوم آخر لا يقل أهمية عن المفاهيم السابقة، وهو تربية المواطنة التي تشير إلى ذلك الجانب من التربية الــذي يشــعر الفــرد بصــفة المواطنة ويحققها فيــه، والتأكيد عليها إلى أن تتحــول إلى صــفة الوطنيـة، وذلك أن سـعادة الفـرد ونجاحـه، وتقـدم الجماعة ورقيها لا يـأتي من الشـعور والعاطفة إذا لم يقـترن ذلك بالعمل الإيجـابي الـذي يقـوم على المعرفة بحقـائق الأمـور

والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشـــكلات، وبهـــذا الجـــانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بـالنفع والارتيـاح والسـعادة، وعلى الجماعة بالتقـدم والـــرقي، أي أن صـــفة الوطنية أكـــثر عمقـــاً من صـــفة المواطنة أو أنها أعلى درجـــات المواطنـة، فـالفرد يكتسب صـفة المواطنة بمجـرد انتسـابه إلى جماعة أو لدولة معينـة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنيةإلا بالعمل لصالح هذه الجماعة أو الدولة، وتصبح المصـلحة العامة لديه أهم من مصلحته الشخصية (الحبيب 1426هـ: ص 3).

إن مصـطلح المواطنة يسـتوعب وجـود علاقة راسـخة بين المـواطن والدولـة، إذ الدولة ليست مجرد نظام حكم معين، أنها المؤسسات الـتي تـرعى شـؤون المواطـنين، فقد تطـورت فكـرة الدولة من الدولة الحامية (المدافعة عن أمن المـواطن الفـرد) إلى دولة الرعاية (المحققة لمقومات العيش في إطار الانتظـام العـام)،فهي أسـاس التعاقد الاجتماعي والاستقرار الوطني والعالمي، وهنا تـبرز فكـرة المواطنة الـتي تحـدد العلاقة بين السـلطة السياسـية وأفـراد الشـعب الـذين يكتسـبون صـفة المواطـنين من خلال التشـريع والممارسة والثقافـة، وبـدلاً من وجـود رعايا أو جماعـات عشـائرية وطائفية ومذهبية، ثمة ضرورة لنشؤ علاقة المواطنة، وإن كانت هذه العلاقة لا تلغي الخصوصيات الاجتماعية والدينية والثقافية في إطار القانون العام (حسين 2008: ص 15).

ولا يحمل صـــفة المـــواطن أو المواطنة إلا من يتمتع بـــالحقوق المدنية العامـــة، ويخضع للواجبات التي عليه، فـالمواطن في الدولة هو الـذي يشـارك في مسـيرة الحكم في بلاده، ويعمل للـــرقي بمجتمعه في حـــدود ما له وما عليـــه، إذ أن المـــواطن له ثلاثة أركان يجب أن تتوافر فيه وهي:

- الانتماء إلى الوطن.
- المشاركة في بناء الوطن.
- المساواة مع غيره من المواطنين والحكام في اتخاذ القرارات للمصلحة العامة.

أما الشخص الذي يقيم على أرض وطنه منصاعاً لجميع الأوامر دون أن يسهم بشـكل فعّـال في صـياغة هـذه الأوامر والنـواهي وإعـدادها وإصـدارها فينطلق عليه (رعايـا) ولا مفرد لهذه اللفظة في جنسها، فالرعايا هم المقيمـون على أرضـهم، وينصـاعون لكل ما يصـدر عن الدولة أو الدسـتور دون تـدخل منهم، ويتمتعـون بشـيء من حقـوقهم المدنية العامة، إذ لا حقوق لهم إلا ما يمنحهم أسيادهم.

وإن مصطلح المواطنة يشير إلى وجود علاقة بين الدولة أو الـوطن والمـواطن، وأنها تقوم على الكفـاءة الاجتماعية والسياسـية للفـرد، كما تسـتلزم المواطنة الفاعلة تـوافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقـدرة على المشاركة في التشريع، واتخاذ القرارات، وإذا ربطنا مفهـوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن (الحبيب 1426هـ: ص4).

إن ممارسة الديمقراطية تكون من خلال الفرد – المـواطن، وثقافتها تتحقق بقـدر ما تنتشر ثقافة المواطنـة، أي ثقافة الحقـوق والواجبـات، وثقافة الـولاء والانتمـاء للمجتمع والوطن والدولة.

إن الإقــرار بحق المــواطن في إدارة الشــأن العــام هو مقدمة أساســية لممارسة الديمقراطية، أو المشاركة في الحياة السياسـية، فـالمجتمع السياسي الـديمقراطي هو الإطـار العـام لتفاعل المواطـنين فيها بينهم، ولتفـاعلهم مع الحـاكم وممثلي الشـعب، والديمقراطية في إطار الحرية السياسية هي إحدى تجليات قيمة الحريـة، والديمقراطية بهذا المعـنى تكـريس لمبـدأ المسـاواة ولا تسـقط فكـرة التنـوع السياسي والاجتمـاعي والثقافي داخل الجماعة الوطنية، بل هي الـتي تعـززه لجهة تطـبيق الائتلاف والانسـجام بين هذا التنوع الوحدة الوطنيـة، أنها العلاقة الديمقراطية بين الوحـدة والتنـوع في إطـار المواطنة الجامعــة، وبقــدر ما تتسع مشــاركة المواطــنين، كمــاً ونوعــاً، في العمليــات الديمقراطية، بقدر ما تتعلق فكرتي الديمقراطية والموطنة معاً.

إن المنافسات الانتخابيةفي إطار الضوابط القانونية المؤسسة على قواعد اجتماعية أصيلة (الخير العام، مكافحة الفقر والأمية، الولاء الوطني) لا تهـدد الوحـدة المجتمعية أو وحدة الدولة، بل التهميش والإقصاء هو الذي يُعيد المجتمع إلى طور الصراع البدائي، أي إلى ما قبل مرحلة اكتساب المواطنة ثقافة وممارسة (حسين 2008: ص 12 – 13).

أما فيما يتعلق بأبعاد الموطنة فيمكن أن نشير إلى أهمها كما يلي:

1. البعد القانوني:

يعـني أن تكـون مواطنـاً كونك عضـواً في دولة بعينهـا، يؤسسـها القـانون، ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاماً عاماً من الحقوق والواجبـات يسـري على الجميع دون تفرقة، وتكون (رابطة الجنسية) معياراً أساسياً في تحديد من هو المواطن.

ويــترتب على المواطنة القانونية – أي حمل جنســية دولة ما – ثلاثة أنمــاط من الحقوق والواجبـات هي السياسـية أو المشـاركة في الحيـاة السياسـية من تحصـيل حق الانتخاب والترشيح والتنظيم وغيرها.

كــذلك الحقــوق المدنية الــتي تشــمل الحريــات الشخصــية، والحق في الأمــان، والخصوصية والاجتمـاع والحصـول على المعلومـات، فضـلاً عن حرية الاعتقـاد والتعبـير، وحرية الانتقـال والحركـة، والمقاومة السـلمية، والحق في محاكمة عادلـة، بينما يتحـدد النمط الثالث من الحقـوق بـالجوانب الاقتصـادية والاجتماعية كـالحق في الملكيـة، وحق ممارسة العمل بـأجر عـادل، والحق في العطلات الدوريــة، وحق الإضــراب والتفــاوض الجماعي (فوزي 2007: ص 11).

2. بعد المشاركة السياسية :

تتصل المشاركة السياسية بإعطاء أفراد المجتمع الحق في الاشـتراك في صـناعة القرارات السياسية المتعلقة بحياتهم في المجتمـع، وذلك من منطلق إسـهام الفـرد في الحيـاة السياسـية للمجتمع بشـكل إرادي ووداعٍ من أجل التـأثير في المسـار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه واتجاهاته (الحـوت وشـادلي 2007: ص 143).

وللمشاركة بمفهومها الديمقراطي حلقات متشـابكة، تكـون شـروطها الضـرورة، بدءاً من المشاركة في تحديد الهدف وصناعة القرار، وما يتلوها من مجـالات العمل على تنفيذها، ومراقبة تحقيقها، وانتهاءً بالمشاركة في الثمرات والعوائد جزاءً عادلاً.

وتتحقق الحلقة الأولى في مجال السياسة وشرعية السلطة بمختلف صـور نظم التمثيل والتـأثير على المسـتويين الوطـني والمحلي، وتتضـمن الحلقة الثانية إتاحة فـرص العمل حقاً وواجباً، ومركز الحلقة الثالثة يقع في مبـدأ العدالة في توزيع الثمـرات، على أسـاس الجهد المبذول، وفي توزيع المغارمعلى قدر الإمكانيات والموارد والأحماللدى الفــرد، ولا تتحقق المشاركة الكاملة إلا إذا توافرت حلقاتها الثلاثة، وأن اختزال المشـاركة في حلقة أو حلقتين يمثل انتقاصاً لحق من حقوق الإنسان (عمار 2007: ص 44).

3. البعد المدني:

ويشير إلى مساواة المواطنين أمام القانون، وحقـوق الأقليـات في الثقافة واللغة والمعتقد الـديني وحرية الـرأي والتعبـير في إطـار القـانون، وحق المشـاركة في إدارة الشـأن العـام، وحقـوق الملكية والتعاقد أنها بتعبـير آخر حقـوق قانونيـة، أو هي حقـوق مكرسة في القوانين الوطنية والدولية.

والبعد المـدني يشـمل ضـمان الحرية الثقافية الـتي جوهرها إعطـاء النـاس حرية اختيار هوياتهم، وعيش الحيـاة الـتي يقـدرونها حق قـدرها، دون اسـتبعادهم من خيـارات أخرى هامة لهم مثل الخيارات المتعلقة بالتعليم والصحة والوظيفة.

وتوجد عملياً صيغتان للاستبعاد الثقافي: أولاهما الاستبعاد من النمط الحياتي الذي يـرفض الاعـتراف والقبـول بأسـلوب حيـاة تريد مجموعة أن تختـاره، والـذي يصر على وجوب عيش الأفراد مثل الآخرين تماماً في المجتمع، والصـيغة الثانية هي الاسـتبعاد من المشاركة عندما يتعرض الناس للتمييز ضدهم أو يعانون إجحافـاً في الفـرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بسبب هويتهم الثقافية (برنـامج الأمم المتحـدة الإنمـائي 2004: ص 6).

4. البعد الاجتماعي والاقتصادي:

ويشــمل المســاواة بينالجنســين ورفض جميع أشــكال التميــيز، وحق الرفــاة الاجتمــاعي، والحق في التعليم والصــحة، والحق في التنمية الاقتصــادية، والحق في

الحصول على نصيب عـادل من الـثروة الوطنيـة، وحماية البيئة الطبيعية من التـدمير بما في ذلك حماية الموارد والثروات (حسين 2008: ص 11).

حقوق الإنسان مشترك إنساني:

خلال القــرن العشــرين تجمعت رزمة واســعة لحقــوق الإنســان ليست غربية أو شــرقية، ليست إســلامية أو مســيحية أو وثنيــة، هي رزمة إنســانية عامة شــاركت في تجميعها روافد حضــارية متعــددة، وهــذه الحقــوق عامــة، بمعــنى أنها لكل بــني البشــر، وصارت جزءاً من القواعد الدولية لحقوق الإنسان.

وبــالتوقف عند الإعلان العــالمي لحقــوق الإنســان (1948) الصــادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجد حقوقاً عامة للإنســان، كل إنســان منها المســاواة في الكرامة والحقــوق ورفض التميــيز بمختلف أشــكاله، والحق في الحيــاة والحريــة، ورفض الــرق والتعــذيب، والاعتقــال التعســفي، ومســاواة الكل أمــام القــانون، وحماية الحيــاة الخاصة للفــرد وحقه في اختيــار محل إقامتــه، وحرية المعتقد الفكــري والــديني، وحرية الــرأي والتعبــير والاجتمــاع، والمشــاركة في إدارة الشــأن العــام، والحق في العمل والضــمان الاجتماعي، وحق المشاركة في الحياة الثقافية.

واســتناداً إلى المواثيق الدولية لحقــوق الإنســان ثمة حقــوق اقتصــادية واجتماعية وثقافية كــرفض التميــيز العنصــري والمســاواة بين الــذكور والإنــاث وتوفــير أجر منصف للعامل في ظروف مناسبة، وفرص الترقية، وحق تكوين النقابــات والحق في الإضــراب، وحماية الأمهــات قبل الوضع وبعــده، وحماية الأطفــال والمــراهقين من الاســتغلال، الاقتصادي والاجتماعي، والتمتع بالخدمات الصحية والتعليمية (حسين 2008: ص 10).

ثانياً: مفهوم تربية المواطنة وأهدافها:

الموطنة تعــني تمتع الشــخص بحقــوق وواجبــات، وممارســتها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة هي الدولة القومية الحديثة الــتي تســتند إلى القــانون، دولة جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات بلا تمييز يرجع لأي اختلاف عرقي أو ديني أو اجتمــاعي ....الخ، إذ يحقق القــانون المســاواة داخل المجتمــع، ويفــرض النظــام، ويجعل العلاقات بين المواطنين (متوقعة)، أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع.

ولكي تتحقق المواطنة بأبعادها السليمة ينبغي أن تعتمد على مشــاركة الموطــنين في الشأن العام، وإن يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة، وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يســتطيع نظامها العمل بكفــاءة دون مشــاركة مواطنيها على نطاق واسع.

ولكن هذا النمط من الفعالية والمشــاركة من جــانب المواطــنين لا ينشأ تلقائيــاً أو مصــادفة،إذ أن تربية المواطنة عملية شــاقة ومتواصــلة وينبغي الســعي باســتمرار إلى

تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته، وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة جماعة المواطنين الذي ينتمي إليها، فمن يتولى القيام بتلك المهمة؟.

إن تربية المواطنة جهد ممتد يشمل كل الأفراد في كل مؤسسات المجتمع التي تعنى بالتنشئة الاجتماعية، ويستمر طيلة عمر الإنسان، ويحتوي نظاماً واسعاً من التعليم بدءاً من نماذج السلوك وأنماط التفكير الذي يتعلمها الفرد في الأسرة مروراً بالجماعات التي تهتم بالتنشئة مثل الرفاق والمؤسسات الدينية، وانتهاءً بمؤسسات التعليم الرسمي. (فوزي 2007: ص 23).

وتعرف تربية المواطنة بأنها التربية التي تهدف إلى تكوين المواطن الصالح. وإحاطته بمشاكل مجتمعه، ومدّه بالمعلومات الضرورية لتوعيته، وهي ذلك العلم الذي يوضح علاقة المواطن ببيئته الاجتماعية، وما ينشأ عن هذه العلاقة من أنظمة وقوانين وحقوق وواجبات. (فلية والزكي 2004: ص 99).

كما عرفت تربية المواطنة بأنها: عملية غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى التلاميذ لتساعدهم على أن يكونوا صالحين قادرين على المشاركة الفعّالة والنشطة في كافة قضايا الوطن ومشكلاته. (حويل 2010: ص 997).

وهناك بعض المبررات التي يجعل للمدرسة دوراً بارزاً في تربية المواطنة نذكر منها:

1. أن المدرسة تمثل بيئة اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى مع ثقافة وأهداف وفلسفة المجتمع الكبير التي هي جزء منه، تتفاعل (فيه ومعه)، وتؤثر فيه وتتأثر به، بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2. أن المقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ، ولذلك تعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع.

3. تُعد المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى التلاميذ.

4. احتوائها للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي أو بالنسبة لعمر المتعلم، فتؤثر فيه وتعدل من سلوكه، إضافة إلى إكسابه المعلومات المختلفة التي تساعده في حياته (الحبيب 1426هـ: ص 11).

إن التكيف مع البيئة المتغيرة يتطلب تسليح المتعلمين بالقيم الأساسية التي يحتاجون إليها في الحياة باعتبارهم مواطنين مسؤولين في مجتمعات ديمقراطية مركبة، إن تعليماً هادفاً ذا معنى في القرن الحادي والعشرين يجب أن يحفز كل مظاهر الكُمون الفكري الإنساني، وأن يعزز إغناء الثقافات والقيم المحلية، وعبر نقل القيم الديمقراطية

والمعـايير الثقافية يسـهم التعليم في دفع السـلوكيات المدنية وبنـاء الأمة والتماسك الاجتماعي، وهذا بدوره يدعم بناء الرأسـمال الاجتمـاعي ويقويـه، وهو ما يُفهم على وجه العمـوم بأنه منـافع ناجمة عن العضـوية في الشـبكة الاجتماعية الـتي يمكن أن تـؤمن الوصول إلى الموارد وتضمن المحاسبة، وتشكل شبكة أمان في أوقـات الأزمـات (البنك الدولي 2003م: ص 33).

ولعل من أسباب التوسع الكمي في معدلات الالتحاق بالتعليم، خاصة العـالي، في كل أنحـاء العـالم ظهـور بلـدان مسـتقلة وديمقراطية رأت في التعليم أداة أساسـية لا لتنميتها الاقتصـادية في المسـتقبل فحسـب، بل أيضـاً للتغيـير الاجتمـاعي والثقـافي والسياسي المنشـور، لإزالة مخلفـات ومـيراث الاسـتعمار أو غـيره من النظم اللا ديمقراطية، ومن أجل تعزيز الذاتية الوطنية، وتنمية الموارد البشرية المحلية، والقـدرات على تلقي المعارف والتكنولوجيا وتطبيقها (اليونسكو 1995م، ص 13).

كذلك شكلت المساعدة في فهم الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية وتفسيرها، وتعزيزها وتطويرها ونشرها، والمساعدة على حماية وتعزيز القيم المجتمعية عن طريق ضـمان تلقين الشـباب القيم الأساسـية الـتي تنهض عليها المواطنة الديمقراطيـة، وفتح مجـالات التفكـير النقـدي وظـائف هامة ينبغي أن تسـعى إليها المؤسسـات. (اليونسـكو 2003، ص 274 – 297).

ولكي يكون التعليم رافداً قوياً لتحقيق التنمية المسـتدامة الجـادة ينبغي أن يطـور بنيته وأهدافه بحيث يتحول إلى:

1. تعليم يمكّن المتعلمين من اكتسـاب ما يلـزم من تقنيـات ومهـارات وقيم ومعـارف لضمان تنمية مستدامة.

2. تعليم يتيسر للجميع الانتفـاع بمختلف مسـتوياته أيـاً كـان السـياق الاجتمـاعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل وبيئة الجماعة).

3. تعليم يعد موطنين يتحملـون مسـؤولياتهم ويشـجع على الديمقراطية من حيث يمكّن جميع الأفراد والجماعات من التمتع بحقوقهم إلى قيامهم بجميع واجباتهم.

4. تعليم يدخل في منظوره التعليم مدى الحياة.

5. تعليم يتضمن تفتح كل شخص تفتحاً متوازناً (اليونسكو 2006م).

وتتمثل غاية تربية المواطنة في تكـوين الإنسـان / المـواطن، الـواعي، الممـارس لحقوقه وواجباته في إطار الجماعة التي ينتمي إليهـا، كما يتمثل في العمل المـبرمج من أجل أن تنمى لديه باستمرار منذ مراحله الأولى القدرات والطاقات التي تؤهله مسـتقبلاً لحماية خصوصـيته وهويتـه، وممارسة حقوقـه، وأداء واجباته بكل وعي ومسـؤولية حـتى بتأهل للتواصل الإيجابي مع محيطه

إن ما يــرجى من تربية المواطنة أن تســاعد الأفــراد على أن يكونــوا واثقين في أنفسـهم، يواجهـون التميـيز والاسـتعباد بشـجاعة، ويكـون لهم صـوت في تقرير شـؤون مدارسهم، والحي الذي يعيشـون فيـه، والمجتمع بأسـره، وأخـيراً يكـون لهم إسـهام في تطـوير جـودة الحيـاة في المجتمع سـواء بـالرأي والخـبرة أو بالعمل الإبـداعي (فـوزي 2007م: ص 23).

وتســاهم تربية المواطنة في نشر الــوعي السياســي، وتنمية مشــاعر الانتمــاء والـولاء، وتـدريب المتعلم على المهـارات اللازمة لتحقيق المواطنـة، وممارسة الحقـوق وأداء الواجبات بطريقة سليمة، وبما يخدم النسيج الاجتماعي ويحقق تماسكه، وذلك من خلال مسـاعدة المتعلم على فهم نظـام الحكم العـام بغـرض المشـاركة في برامجـه، وممارسة التعايش المشترك مع سائر المواطنين رغم الاختلافات والخصوصيات الكامنة والظاهرة بينهم، والسبيل إلى الحراك السياسي وجوداً وفكراً وسلوكاً هو تحقيق التقـدم وفق تطلعات ومصالح المجتمع، وفي إطار تطبيق مقتضـيات التسـامح والحرية والعدالة والمساواة، فتربية المواطنة بكل مضامينها وتجلياتها لا تروج لتيارات سياسية بعينهــا، بل هي وسيلة لصيانة وحماية القيم الإنسانية الكـبرى كالانتمـاء البنـاء والمسـاواة والعدالـة، ورعاية الحقوق والواجبات المدنية (ملك وآخرون 2009م: ص 99 – 102).

ومن أهداف تربية المواطنة (أو التربية الوطنية) ما يلي:

1. تزويد التلاميذ بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي الذي يعيشون فيه.

2. تعليم التلاميذ القيم، وضــرورة مشــاركتهم في القــرارات السياســية الــتي تــؤثر في مجرى حياتهم.

3. فهم التلاميذ لحقوق الأفراد وواجباتهم.

4. فهم التلاميذ للنظام التشريعي للقُطر الذي يعيشون فيـه، واحـترام وتقـدير القـوانين التشريعية.

5. تعرف القضايا العامة الراهنة التي يعاني منها المجتمع الذي يعيش التلاميذ فيه.

6. فهم التعاون الدولي بين المجتمعات المختلفة، والنشاطات السياسية الدولية.

7. فهم وسائل اشتراك التلاميذ في النشاطات المحلية، والوطنية، والدولية.

8. فهم الحاجة الماسة للخـــــدمات الحكومية والاجتماعيـــــة، وفهم تلك الخـــــدمات، واستخدامها والمساهمة فيها. (سعادة 1990م: ص 198 – 200).

ويرى (أبو سرحان 1321 ﻫ) أن تربية المواطنة (التربية الوطنية) تهدف إلى تهيئة التلاميذ إلى:

1. الفهم الإيجابي الواقعي للنظام الاجتماعي، والمشاركة الفعّالة في الحيـاة الاجتماعية من أجل خير الجماعة التي هم أفراد فيها.

2. التوجيه منذ البداية إلى المواطنة الصـالحة في مجتمعهم، إلى جـانب أنهم أفـراد في أسرهم وتلاميذ في مدارسهم.

3. تعلم القيم، وضرورة مشاركتهم في القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم وبيئتهم المحلية.

4. تنمية روح التعاون بين التلاميذ أنفسهم، وبين أفراد مجتمعهم وغيرهم من المجتمعات الإنسانية لاسيما مجال الخدمات الحكومية والاجتماعية التطوعية.

5. تنمية الشعور بتحمل المسؤولية في الأنشطة الوطنية والعالميـة، على أسـاس إدراك حقوق الأفراد وواجباتهم.

6. القـدرة على إصـدار الأحكـام في القضـايا الراهنـة، والمشـكلات الاجتماعية وطـرق معالجتها وحُسن التصرف في مواجهتها.

7. فهم روح العلم واتسـاع المعرفـة، وتكـوين خلاصة مفيـدة من التجـارب المحلية والوطنية والإنسـانية في ميـدان الحضـارة مما يعـود بـالنفع على التلاميذ أنفسـهم وعلى مجتمعهم. (ص30).

ثالثاً: تطوير كفايات لتربية المواطنة:

تُعـرف الكفاية بأنهـا: مختلف أشـكال الأداء الـتي تمثل الحد الأدنى الـذي يلـزم لتحقيق هدف ما، فهي عبارة عن جميع الاتجاهـات وأشـكال الفهم، والمهـارات الـتي من شأنها أن تيسر للعملية التعليمية أهدافها. (طعيمة 1999: ص 25).

كما عرفت بأنها: مجمل السلوك الـذي يتضـمن المعـارف والمهـارات الأدائية بعد المرور في برنامج تعلم محدد يعكس أثره على الأداء والتحصـيل المعـرفي، ويُقـاس من خلال أدوات القياس. (جامل 1994: ص 13).

ومن أجل تطـوير أهـداف لتربية المواطنة تتضـمن كفايـات تعليمية تقـدم ضـمن المنـاهج الدراسـية أو في مـواد منفصـلة ينبغي الإشـارة إلى أن علمـاء النفس والتربية صـنفوا الأهـداف التربوية في ضـوء معـايير متنوعة بعضـها يتعلق باحتياجـات المجتمـع، والأخـرى باحتياجـات المتعلمين، وبأنمـاط السـلوك، ومحتـوى المـادة الدراسـية، وكلها تصـنيفات مقبولة لها مميزاتها وعيوبها ولعل أكثرها شـيوعاً التصـنيف وفق السـلوك الإنساني في التفكير والشعور والعمل بحيث تصنف إلى ثلاثة مجالات تشمل جميع أنواع الأنشطة الفعلية التي يمكن أن يمارسها المتعلم من البسيط إلى المعقد وهي كالآتي:

1. مستويات الأهداف في المجال المعرفي: وتشـمل مختلف العمليـات العقلية أو (النشاط الذهني) كالاسـتدعاء أو المعرفة والتـذكر، والفهم أو الاسـتيعاب، والتطـبيق، والتحليل، والتركيب، والتقويم.

2. مســتويات الأهــداف في المجــال الوجــداني: ويتعامل هــذا المجــال مع المستويات المختلفة لعملية اكتساب الخـبرات التعليمية المرتبطة بالاتجاهـات والميـول والقيم وتتطور عبر سلسلة من الأنشطة السلوكية هي الاستقبال أو التقبـل، والاسـتجابة والتقدير أو إعطاء القيمة، والتنظيم، والتمييز أو التجسيد.

3. مستويات الأهـداف في المجـال المهـاري: ويتعلق بتعلم المهـارة وتطبيقهـا، وتبدأ بالإدراك الحسي، والاستعداد أو التهيؤ، والاسـتجابة، والتعويـد، والتكيـف، والإبـداع، (الفتلاوي وهلالي 2006م: ص 64 – 73).

وفي محاولة لتطوير أهداف لتربية المواطنة تعتمد التصـنيف السـابق يمكن تحديد المجالات التالية:

1. المجال المعرفي:

ويتعلق بالمعــارف الضــرورية الــتي تقــوم عليها المواطنة من معرفة الحقــوق والواجبــات، والإحاطة بــأهم المشــاكل والقضــايا المحلية والوطنية والدوليــة، ومعرفة الوســائل المناســبة والمتاحة للتعبــير عن الــرأي والمشــاركة، ومعرفة طبيعة النظــام السياسي القائم وآليات عمله.

إن هـذا المجـال يرتبط بالمعـارف الضـرورية الـتي تحقق الفهم عند المتعلمين عن كيف تكون مواطناً صالحاً، لذا يمكن الإشارة إلى أهم الكفايات التعليمية في هذا المجـال على النحو التالي:

- معرفة وفهم الحقـوق والواجبـات، والمسـؤوليات الـتي تنـاط بالمواطنـة، وسُـبل أداءها والتمتع بها.
- تعرف القضايا المعاصرة، والترابط بينها، ومراحل تطورها، وسُبل معالجتها.
- تعـرف المشـاكل الـتي يعـاني منها المجتمع محليـاً ووطنيـاً، وتلك المشـاكل ذات الطابع العالمي.
- تعرف وسائل وسُبل المشاركة في الأنشطة المحلية والوطنية والدولية بفعالية.
- تعرف طبيعة النظام السياسي القائم وآليات عمله.
- تعــرف الكيفية الــتي تعمل بها المؤسســات السياســية والاجتماعيــة، وكيفية المشاركة والمساهمة فيها.
- تعرف مفاهيم المواطنة الصالحة وأبعادها، ودورها في خلق علاقة مميزة وراسخة بين الفرد والدولة.

2. المجال الوجداني:

وترتبط الأهداف هنا بتنمية الاتجاهات والميول الإيجابية تجاه الوطن، وتقدير القيم الديمقراطيـة، وتنمية الاعـتزاز بـالوطن والـولاء لـه، وتقـدير دور الحكومـات في خدمة المواطنين، والإحساس بالهوية الوطنية.

ويمكن تحديد أهم الكفايات التعليمية في هذا المجال كالآتي:

- تنمية حب الوطن والاعتزاز بمنجزاته، واحترام مقدساته.
- تنمية قيم احـترام القـوانين والأنظمـة، واحـترام الـرأي الآخر وسُـبل البحث عن التوافق بدلاً للخلاف.
- تقدير قيم المساواة، والعدالة، وقبول التعـدد، واحـترام الحريـات والثقة بـالنفس، ونبذ العنف، وحب العمل، وغيرها من القيم الديمقراطية.
- تقدير التعاون، والعمل على نشر آلياته، ونبذ الصراع والفُرقة.
- احترام الملكية العامة والملكية الخاصة.

3. المجال المهاري:

وتتعلق الأهـداف هنا بالجـانب الحـركي، حيث ترتبط بمهـارات المواطنة الصـالحة اللازمة لتمكين للفــرد من ممارسة حقوقه وواجباتــه، وتطــوير قدراته على الاستقصــاء والاتصال، وتنمية مهارات التفكير الناقـد، والمبـادرة، وأسـاليب التفكـير العلمي، وآليـات الحوار البنّاء، وتقنيات اتخاذ القرار، وكيفية تنظيم العمل المجتمعي.

ومن الكفايات التعليمية في هذا المجال ما يلي:

- تطوير مهارات الاستقصاء، والاتصال، ومعالجة المعلومات.
- تطوير مهارات التفكير العلمي، والتفكير الناقد.
- تطوير مهارات اتخاذ القرار.
- تطوير مهارات تنظيم العمل الجماعي وتنسيقه.
- تطوير مهارات التحاور والتفاوض.
- تطوير مهارات المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع.

إن نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزها وطنياً من خلال إقـرار أهـدافها في المقـــررات الدراســـية يشـــكل آلية هامة في تحقيق الديمقراطية وتعزيزهـــا، إذ الديمقراطية ليست نظامــاً سياســياً أو نظامــاً للدولة فحســب، وإنما هي أيضــاً نظامــاً اجتماعياً، أو نظام للمجتمع، فالديمقراطية تؤسس علاقة المواطنـة، بوصـفها علاقة تشد أفراد المجتمع إلى ولاء عام للدولة يعلو على علاقاتهم الأهلية وولاء اتهم الفرعيـة، ويقيم المساواة بينهم في الحقوق والواجبات بصـرف النظر عن الـدين والنـوع والعـرق (مركز دراسات الوحدة العربية 2001م: ص 82 – 83).

خاتمة:

لعل الاهتمـام المتزايد تجـاه موضـوع المواطنة والتربية عليها في مختلف البلـدان مردّه التحديات العالمية التي تواجه المجتمعات المختلفة كالتغير السريع، والتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتداعيات العولمة، وما نتج عنها من تحـديات داخلية كضعف الانتماء والولاء، وضعف المشاركة المجتمعية، وزيادة العنف، والانحراف.

كذلك فإن لوجـود توجه عـالمي نحو التأكيد على القيم الديمقراطيـة، وأهمية فهم مبادئ حقوق الإنسان، والحرية والعدالة، والمساواة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتقبل الاختلاف، والتسامح، دوراً في الاهتمام المتزايد بالمواطنة.

وتُعد النظم التعليمية في طليعة المعنـــيين بتربية المواطنة من خلال ما تطلع به من دور في تكـوين شخصـية متكاملة للمتعلم، لـذا تحتـاج هـذه النظم إلى تطـوير أهـدافها، ومناهجها، ووسائل تحقيقها من أجل المساهمة في خلق المواطن الصالح:

- إن تقــديم بــرامج تدريســية للمعلمين بمختلف مراحل التعليم بشــأن الأســاليب المناســـبة لتنمية كفايـــات المواطنة لـــدى المتعلمين، والتعامل معهم وحل مشـكلاتهم، والاهتمـام بالأنشـطة الرياضـية والثقافية والاجتماعية الـتي تفيد في توظيف الطاقة الكامنة في أنشطة هادفة.
- إن توفـير الفـرص الكافية للمتعلمين للتعبـير عن آرائهم وأفكـارهم بحرية يسـاعد على تنامي إمكانية مشاركتهم الإيجابية في حياة المجتمع.
- التركـــيز في العملية التعليمية على تعليم كيفية التعلم (تعليم التعلم) بـــدلاً من الاقتصار على أساليب التلقين، والاعتماد على مصدر خارجي يقوم بعملية التعليم، إذ التعلم الذاتي يفرضه تسارع نمو المعلومات وتجددها، وتنوع مصادرها.
- العناية بتعليم فنيات الحوار وآدابه، وتنمية القدرة على الاستماع الفعّـال الآخـرين، وفهم ما يقولون وتحليله وتقويمه في ضـوء ما يتـوافر له من خـبرات ومعلومـات، وإصدار أحكام وصنع قرارات تتصل بموضوع الحوار.
- العناية بتكوين الاتجاهات والقيم لدى المتعلمين في الحـرص على البيئة واسـتثارة الدافعية لـــديهم للإســـهام في تحســـينها وحمايتها والحفـــاظ عليها من الهـــدر واســـتثمارها، ودفعهم للمشـــاركة في المناشط البيئيـــة، واتخـــاذ القـــرارات لحل المشكلات على جميع المستويات.
- تنمية الشعور بالانتماء إلى وطن، وإلى دولة وطنية راعية وحامية، دولة المواطنين بلا تمييز، دولة سيادة القانون الذي يوازي بين الحقوق والواجبات في إطار الصالح العام، دولة ملتزمة بموجبات المواطنة في مقابل مواطن ملتزم بسيادة القانون.

قائمة المراجع:

1. أبو السـعود، أشـرف سـيد (1425هـ)، **مشـكلة الانتمـاء والـولاء (مظاهرها – أسبابها – علاجها)**، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

2. أبو سـرحان، عطية عـودة (1421هـ)، **دراسـات في أسـاليب تـدريس التربية الاجتماعية والوطنية،** عمّان: دار الخليج.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي (2004)، **تقرير التنمية البشـرية للعـام 2004** (الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع).

4. البنك الدولي (2003م)، بناء مجتمعات المعرفة **(التحديات الجديدة الـتي تواجه التعليم العالي)**، (ط1)، القاهرة: مركز قراء الشرق الأوسط (ميريك).

5. بهـاء الـدين، حسـين كامل (1997م)، **التعليم والمسـتقبل**، القـاهرة: مؤسسة الأهرام.

6. جامـل، عبـدالرحمن عبدالسـلام (1994م)، **الكفايـات التعليمية في القيـاس والتقويم واكتسابها بالتعليم الذاتي**، (ط1)، عمّان: جامعة القدس المفتوحة.

7. الحـبيب، فهد إبـراهيم (1426هـ)، **الاتجاهـات المعاصـرة في تربية المواطنة** (دراسة مقدمة للقـاء الثـالث عشر لقـادة العمل الـتربوي. الباحـة. المملكة العربية السعودية)، متاح على موقع السكينة للحوار:

Http://www.assd.kina.com/center/studies

الدخول بتاريخ: 2012.3.22م.

8. حسين، عدنان السيد (2008م)، **المواطنة في الوطن العربي**، الربـاط: منتـدى الفكر العربي.

9. الحـوت، محمد صـبري وناهد عـدلي شـاذلي (2007)، **التعليم والتنمية**، (ط1)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

10. حويل، إيناس إبراهيم (2010م)، **الاتجاهات المعاصرة في التربية للمواطنة** (دراسة تحليلية في ضوء بعض التجارب العالمية)، **مجلة العلوم التربوية**، المجلد 18، الجزء الثاني، صفحات 985 – 1034.

9. الزكي، فاروي عبده وأحمد عبدالفتاح فلية (2004م)، **معجم مصـطلحات التربية لفظاً واصطلاحا**، الإسكندرية: دار الوفاء.

10. سعادة، جودة أحمد (1990م)، **مناهج الدراسات الاجتماعية**، بيروت: دار العلم للملايين.

11. طعيمة، رشـدي أحمد (1999م)، **المعلم (كفاياتـه، إعـداده، تدريبـه)**، (ط2)، القاهرة: دار الفكر العربي.

12. عمار، حامد (2007م)، **مقالات في التنمية البشـرية**، (ط1)، القـاهرة: مكتبة الأسرة.

13. الفتلاوي، سـهيلة محسن وأحمد هلالي (2006م)، **المنهـاج التعليمي والتوجه الإيديولوجي (النظرية والتطبيق)**، (ط1)، عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

14. مركز دراسـات الوحـدة العربية (2011م)، المشـروع النهضـوي العـربي (نـداء المستقبل)، (ط2)، بيروت.

15. ملـك، بـدر محمد وآخـرون (2009م)،مفهـوم التربية الوطنية ومقوماتها ومعوقاتها لـدى طلبة كلية التربية الأساسـية بدولة الكـويت، **مجلة العلـوم التربوية**، مجلد 17، العدد2، صفحات 99 – 156.

16ـ **الموسوعة العربية العالمية** (1996م)، الريـاض: مؤسسة أعمـال الموسـوعة للنشر والتوزيع.

17. اليونسكو (1995م)، **بحث في سياسـات التغـير والنمو في مجـال التعليم العالي**، باريس.

18. ـــــ (2003م)، **الإعلان العـالمي بشـأن التعليم العـالي للقـرن الحـادي والعشـرين(الرؤية والعمـل)**،المـادة (13)، مجلة دراسـات في ضـمان الجـودة)، باريس.

20. ـــــ (2004)، **التقرير العـالمي لرصد التعليم للجميع،(التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة)، باريس.**

21. ـــــ (2006م)، **نص إعلامي لتقـديم موضـوع التعليم من أجل التنمية المستدامة المعالج خلال (5 – 11 / 6 / 2006م)**. احتفالات الذكرى الستين لتأسيس اليونسكو.